

Distr.: General
6 November 2007
Arabic
Original: English



المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠٨

٢٨-٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٨

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل

التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

تقرير مقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم
المتحدة للسكان

موجز

يُقدّم هذا التقرير امتثالا لقراري الجمعية العامة ٢٠١/٥٦ و ٢٥٠/٥٩ بشأن

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات.

عناصر مقرر

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن يحيط علما بهذا التقرير وأن يقرر إحالته إلى المجلس

الاقتصادي والاجتماعي مشفوعا بالتعليقات والتوجيهات التي قدمتها الوفود في هذه الدورة.

* E/2008/100 (ستصدر فيما بعد).



المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	الجزء المشترك بين برنامج المم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان . .	٤٣-١	٣
ألف -	تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض		
	الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات	٣٥-١	٣
باء -	متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية	٤٣-٣٦	١٧
ثانيا -	الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٥٨-٤٤	٢٠
ألف -	تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض		
	الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات	٥٤-٤٤	٢٠
باء -	الشراكات الاستراتيجية	٥٨-٥٥	٢٤
ثالثا -	الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان	٦٤-٥٩	٢٥
ألف -	تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض		
	الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات	٦١-٥٩	٢٥
باء -	الشراكات الاستراتيجية	٦٤-٦٢	٢٧

أولا - الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

تنمية القدرات

١ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بيان موقف عنوانه "تعزيز إسهام الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية". وقد أعد هذا البيان فريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي شارك فيه، وتولى رئاسته على التوالي، كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ويتضمن البيان المذكور المبادئ التوجيهية الأساسية الموجهة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن إعداد تقييمات قطرية موحدة جديدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، لجعل تنمية القدرات الوطنية المكون الأساسي للدعم الذي تقدمه أفرقة الأمم المتحدة القطرية للسياسات والخطط الوطنية. وأعدّ نهج لتقييم قدرات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سيُختبر ميدانيا في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

٢ - واستنادا إلى التجارب القطرية وإلى مصفوفة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المتعلقة بتنمية القدرات، سيواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى: (أ) مساعدة النظراء الوطنيين في تقييم القدرات الوطنية اللازمة لإعداد البرامج السكانية وتعهدها؛ (ب) ترتيب أولويات الأنشطة الرامية إلى سد الثغرات في القدرات؛ (ج) دعم استحداث مؤشرات لقياس إسهام الصندوق في تنمية القدرات الوطنية. وتستند الاستراتيجية إلى تحليل تجارب البلدان التي نجحت البرامج فيها في بناء قدرات وطنية في مجال البيانات المتعلقة بالسكان والمساواة بين الجنسين والصحة الإنجابية.

٣ - ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنمية القدرات جزءا من إسهامه الأساسي في مجال التنمية البشرية في البلدان المشمولة بالبرامج. وبناء على ذلك، حدد البرنامج أولويات أربع استراتيجيات لبناء القدرات تترك أثرا هاما على التنمية والاحتفاظ بالقدرات على الصعيدين الوطني والمحلي، هي: الإصلاح المؤسسي والحوافز؛ والقدرات الإدارية؛ والتربية والتدريب والتعلم؛ وآليات المساءلة. وقد أعيد تنظيم دليل إدارة النتائج الذي وضعه البرنامج عن أطر التخطيط والرصد والتقييم وتزويده بأدوات جديدة لتيسير المشاركة على نحو أكثر انتظاما في جهود ونتائج الإسهام في بناء القدرات وتتبعها.

٤ - وواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان عملية التشاور مع الدول الأعضاء لهيكله عملياته على الصعيد الإقليمي. وبالجمع بين القدرات التقنية الإقليمية القائمة وبرنامج المشورة التقنية التابع للصندوق، سيرسخ الصندوق بناء القدرات التقنية في التجارب الإقليمية وكذلك في أفضل الممارسات على الصعيد العالمي. وسيكفل ذلك أن تكون مبادرات بناء القدرات الواردة في برامج الصندوق منسقة ومتسقة ومناسبة لاحتياجات كل منطقة. ومن الجوانب الأخرى للاستراتيجية التي ينفذها الصندوق في عام ٢٠٠٧، المضي في إعداد حصر لخبرات بلدان الجنوب في مجال القضايا السكانية.

٥ - وشملت النواتج والأساليب المعرفية الأساسية الأخرى التي توصل إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركاء إقليميين ووطنيين لدعم العمل في ميدان بناء القدرات ما يلي: (أ) تحليل السياسات والممارسات؛ (ب) وتجميع الاستراتيجيات والأدوات والمبادئ التوجيهية المستخدمة في مجال بناء القدرات من أجل تطبيق البرنامج؛ (ج) وإعداد وحدات تدريبية نظمية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والحكومات وسائر الشركاء في التنمية؛ و (د) ووضع مؤشرات لرصد نتائج تنمية القدرات وتقييمها.

تكنولوجيا المعلومات وتبادل المعارف

٦ - يجري تكرار نموذج الربط الشبكي للمعارف في عدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. ويطلق هذا العام كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي شبكات معارف مستندة إلى نموذج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويضطلع البرنامج وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدور ريادي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري في الهند عن طريق مشروع الشراكة لإدارة المعارف فيها، وذلك باستخدام أحد نماذج 'تبادل الحلول'. ويُستخدم هذا النهج أيضا في بوتان وفي عدد من البلدان الأخرى. وتتقاسم الآن ست منظمات تابعة للأمم المتحدة تتخذ من بانكوك مقرا لها قائمة مشتركة من الخبراء عن طريق استخدام نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الخبرات. واشتملت النتائج حتى الآن على تحسين الربط الشبكي في ما يتعلق بمسائل التنمية؛ وتعزيز دور الأمم المتحدة كمصدر للأفكار وتوثيق التعاون؛ وزيادة فعالية التنسيق داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

٧ - ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء آخرين في برنامج لتبادل الخبرات تابع للأمم المتحدة، وهو مبادرة عالمية يرعاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل موازنة معارف جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وخبراته، وتسهيل الاستفادة المشتركة منها.

ويسعى هذا المشروع، الذي أطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى تسخير الموارد المعرفية وتعزيزها وتيسيرها من أجل تعزيز التعاون والحوار مع الشركاء.

٨ - وتشكل مبادرات تبادل الخبرات التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان عنصراً أساسياً من عناصر رأس المال الفكري وأصول الصندوق. وتركز المبادرات ذات الصلة بالمعارف على تسجيل وتوثيق التجارب الفردية والمؤسسية والدروس المستخلصة لتعزيز برامج الصندوق والتعاون مع الشركاء الخارجيين وتمتينهما. ويستخدم الصندوق نُهجاً لتبادل المعارف مثل 'نظام تطوير الثروات المعرفية' لزيادة التوعية بالمسائل ذات الأولوية كالمشاورات التقنية العالمية التي يراها الصندوق بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٩ - ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بدور نشط في مبادرتين مشتركتين بينهما لإدارة المعارف، هما الفريق العامل لإدارة المعارف التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفرقة العمل لإدارة المعارف التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. والهدف هو إعداد استراتيجية على صعيد المنظومة ككل بشأن تبادل المعارف ومواصلة تعزيز الآليات المشتركة بين المنظمات في منظومة الأمم المتحدة بشكل فعال. ويجري البرنامج والصندوق تجربة رائدة تتمثل في دخول كل منهما نظام الانترنت الخاص بالآخر عن طريق استخدام نهج سيصار إلى توسيعه ليشمل أسرة الأمم المتحدة بأكملها. ويُتوقع أن تدمج ست منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة شبكاتها بحلول عام ٢٠٠٧، و ١٠ منظمات أخرى في عام ٢٠٠٨.

تبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات وتكاليف المعاملات وكفاءتها

١٠ - تماشياً مع إعلان باريس والاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٤، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مباشرة مع شركائه لتبسيط قواعده وإجراءاته ولكفالة استدامة خطة التبسيط والمواءمة التي يتبعها. ومن بين الأمور البارزة التي بوشر تطبيقها أو التي طبقت ضمن الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ما يلي:

(أ) النظم المالية. بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بعد اعتماد هذه المعايير بحلول عام ٢٠١٠، وتوحيد السياسات والإجراءات المالية، تقوم مجموعة المراقبين الماليين - التي تشمل أمانة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي - بجمع مجموعة من النظم المالية التي ستستند إليها مواصلة مواءمة الإجراءات والممارسات المالية في المجالات الأساسية: المحاسبة على أساس الاستحقاق (مقارنة بالمحاسبة على أساس النقدية أو

النقدية المعدلة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ورسملة الأصول وتقديم التقارير في المكاتب المشتركة.

(ب) معدلات استرداد التكاليف بالنسبة للمكاتب المشتركة والبرامج المشتركة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. انطلاقاً من التعريفات والمبادئ المنسقة لاسترداد التكاليف التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، واصل فريق إدارة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠٠٦ مواءمة معدلات استرداد التكاليف بالنسبة للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين والبرامج المشتركة والمكاتب المشتركة. ووافقت الوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومجالسها التنفيذية على نسبة موحدة لاسترداد التكاليف تبلغ ٧ في المائة بالنسبة لمشاريع تقاسم التكاليف بين المانحين، من شأنها أن تُسهل مشاركة الأمم المتحدة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

(ج) نهج تطبيق الميزنة القائمة على النتائج وتقديم التقارير بشأنها. الميزنة القائمة على النتائج هي عملية ميزنة مستندة إلى النتائج تُبرر الموارد في سياقها باستخدام مجموعة من النتائج المتوقعة والمؤشرات المرتبطة بها، بما في ذلك خطوط الأساس والأهداف. فعلى إثر موافقة اللجنة الرفيعة المستوى، وانطلاقاً مما بُذل سابقاً من جهود لإعداد الشكل المنسق لميزانيات الدعم لفترات السنتين، اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خطوات هامة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمواءمة الميزنة القائمة على النتائج في ما يتعلق بميزانيات الدعم لفترات السنتين الخاصة بكل منها.

(د) آليات الإشراف على الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. أصبحت الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين آليات تمويل تتزايد أهميتها باطراد، وخصوصاً في الحالات الانتقالية وحالات ما بعد انتهاء الأزمات. وينص إطار الإشراف على الإدارة المالية الذي وافقت عليه مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على إقامة لجنة توجيهية للصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين على الصعيد القطري وأمناء عامين مساعدين ومجموعات إشراف على الإدارة المالية على صعيد المقار. وستقوم آلية الإشراف المنسقة هذه بما يلي: '١' كفالة وجود عملية منتظمة تيسر للمسؤول الإداري والمنظمات المشاركة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد الأبعاد الفنية وطرائق العمل غير الاعتيادية لأي صندوق استثماري قائم متعدد المانحين، من ضمنها الابتعاد المطلوب عن مذكرات التفاهم ورسائل الموافقة ونطاق الاختصاصات الموحدة؛ '٢' العمل كمتنبدى لمعالجة المسائل المتكررة والشاملة المتعلقة بالشؤون المالية والقانونية وشؤون التأمين ذات الصلة بالصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين؛

٣' توفير الآليات الكفيلة بحل النزاعات؛ ٤' توفير هياكل لصنع القرار وخطوط مساءلة أكثر وضوحاً في أطر الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

(هـ) إطار لمراجعة حسابات الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. جرى الاتفاق على إطار بين دوائر المراجعة الداخلية للحسابات في ١٢ منظمة تابعة للأمم المتحدة. يوفر هذا الإطار المبادئ التوجيهية لتقديم تقارير دورية موجزة عن إدارة المخاطر وحالة الضوابط الداخلية والتوصيات التي قدمتها الأجهزة الدولية لمراجعة الحسابات التابعة لمنظمات الأمم المتحدة المشاركة في الصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين. ويطبق الإطار عندما تراجع حسابات مكاتب أو برامج/مشاريع تتلقى تمويلاً من صناديق متعددة المانحين.

(و) تطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية. اعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي النهج المنسق المشترك للتحويلات النقدية باستخدام نفس الطرائق والأدوات عند التعامل مع الشركاء التنفيذيين الحكوميين وغير الحكوميين، الأمر الذي يخفف عبء الإجراءات والقواعد في الأمم المتحدة. ويستخدم النهج المنسق استمارات وإجراءات مشتركة لطلب الأموال النقدية وتقديم التقارير عن طريقة استخدامها وفي الوقت نفسه تعزيز المبادرات الرامية إلى تنمية القدرات. ومن أصل ١٣٥ بلداً، أنشأ ٩٧ بلداً لجاناً توجيهية وفرق عمل أو آليات إدارة أخرى؛ وأعدّ ١٠٠ بلد خطة تطبيق مفصلة؛ وبادر ٦٥ بلداً أو أنجز عمليات تقييم كلي؛ وحدث ٥٥ بلداً أو يقوم بتحديث بنود في خطط عمل البرامج القطرية؛ وبادر ٤٢ بلداً أو أنجز عمليات تقييم جزئي. وتقدم تقارير نصف سنوية عن حالة تطبيق النهج المنسق للتحويلات النقدية على الصعيد القطري.

(ز) إقامة مبانٍ مشتركة وخدمات مشتركة. أقيمت ٦٠ داراً للأمم المتحدة في العالم. ويوجد حالياً ٢٦ مشروعاً قيد التنفيذ في أنحاء العالم، بينما تلقى الفريق العامل المعني بالمباني والخدمات المشتركة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ٢٥ طلباً يعرب عن الرغبة في الاستفادة. تمثل هذه الدورات. ويقدم الفريق العامل التوجيهات وقيّم الأهلية للتمويل. وتشمل الخدمات المشتركة المحسّنة والمعززة ما يلي: خدمات مصرفية مشتركة تؤدي إلى تخفيض الأعباء المصرفية ورفع مستوى الخدمات؛ ومستوصفات طبية مشتركة تكفل للموظفين وأسرهم إمكانية الاستفادة من خدمات المنشآت الطبية؛ وخدمات ترجمة مشتركة وترتيبات مؤتمرات واجتماعات متفاوض عليها بشكل تنافسي؛ ووكلاء سفر مشتركين؛ وتكاليف معاملات مخفضة؛ وأساطيل نقل تدار بشكل مشترك؛ وقوائم مستشارين مشتركة؛ وترتيبات شراء مشتركة. وقد جرى التركيز بشكل خاص على المشاركة في الممارسات

التجارية المركزية (مكتب واحد)، وهي تجربة لتوحيد الأداء جارية في ٨ بلدان، لاستخلاص الدروس وجمع النماذج من أجل الخدمات والمباني المشتركة. ويستفاد أيضا من عمليات تقييم تجربة المكتب المشترك في الرأس الأخضر في إبلاغ التوجيهات الجديدة.

١١ - ومن بين المجالات الأساسية الأخرى التي تناقش لتبسيط ومواءمة القواعد والإجراءات المشتركة بين المنظمات، ما يلي: (أ) مواءمة الإجراءات المالية والإدارية بما في ذلك مخططات الحسابات والشكل المنسق لإحالة البيانات المالية والمحاسبة على أساس الاستحقاق ورسملة الأصول؛ (ب) وتوحيد نظم تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على تيسير تبادل البيانات بين النظم وتوحيد 'البرامجيات'؛ (ج) وخدمات الشراء بما في ذلك خطة الأمم المتحدة للتصديق على المختصين في المشتريات، وتبسيط تسجيل البائعين، وتحديد إطار سلطة الشراء؛ (د) وتوحيد السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية، وتخطيط الموارد المؤسسية.

اتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وفعاليتها وأهميتها

التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٢ - ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في تنقيح للمبادئ التوجيهية والتدريب على التقييمات القطرية الموحدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتُبرز المبادئ التوجيهية للتقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الدور المركزي الذي تقوم به الملكية القطرية وتنمية القدرات الوطنية والتركيز على خطط وعمليات التنمية الوطنية في تخطيط وتنفيذ المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن المبادئ التوجيهية تدابير جديدة لكفالة شمول منظومة الأمم المتحدة ككل في عملية التقييمات القطرية الموحدة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ولا سيما الوكالات والصناديق والبرامج غير المخصصة والتي تزيد من فرص الاستفادة من خبرة الأمم المتحدة. وإدراكا للحاجة إلى المرونة في الاستجابة إلى مختلف سياقات واحتياجات التنمية القطرية، توفر المبادئ التوجيهية المنقحة معايير لتحديد أفضل إسهام الأمم المتحدة في العمليات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك معرفة مدى ملائمة تقييم قطري موحد مستقل ومتى يكون ملائما. وقد جرى اختبار الإصدار النموذجي لمجموعة التعلم الإلكتروني القائمة على استخدام الشبكة والمعنية بالبرمجة القطرية المشتركة، وهي تضم سبع وحدات جديدة، كما جرى استكمالها وتوسيعها. ويجري حاليا إتاحتها لجميع موظفي الأمم المتحدة.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٧، وافقت المجالس التنفيذية على تحديد إطار زمني أقصر للموافقة على البرامج القطرية (المقرر ٣٦/٢٠٠٦ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والمقرر ١٩/٢٠٠٦ لليونيسيف). ولتيسير أعمال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وإتاحة فرص أفضل للاستفادة من السياسات والأدوات المطلوبة لتنفيذ عمليات منسقة ومبسطة، قام الفريق العامل المعني بسياسات البرمجة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بوضع وإصدار "الدليل المرجعي للسياسات" الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. والدليل منشور على الموقع الإلكتروني لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو مصدر شامل ومستكمل لسياسات البرمجة وأدواتها ووحدات التدريب الخاصة بالمجموعة الإنمائية. ويرأس صندوق الأمم المتحدة للسكان فرقة عمل تابعة للمجموعة الإنمائية تقدم التوجيه للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة بشأن الإدارة القائمة على النتائج والاتساق في تحديد مفاهيمها وتطبيقها. وسيكون هناك المزيد من التعاريف الموحدة من أجل تطبيق الإدارة القائمة على النتائج في مطلع عام ٢٠٠٨.

١٤ - واستناداً إلى تجارب المستخدمين والدروس المستفادة إلى اليوم، جرى تنقيح النموذج الموحد للبرامج المشتركة، ليسفر عن وثيقة واحدة توقع عليها الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة. ويبين النموذج المقترح خطوطاً واضحة للمساءلة ويضم المتطلبات القانونية والبرنامجية والمالية للمنظمات الشريكة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. ويشمل التوجيه المنقح الإدارة القائمة على النتائج، ونهجاً قائماً على حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والاستدامة البيئية، وتنمية القدرات. وهو يشجع تحديد الأولويات البرنامجية الاستراتيجية والشمولية والاتساق والشفافية، مع توسيع نطاق البيئات الجديدة لإدارة المعونة. كما يقوم الصندوق الخاص بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الممول من حكومة إسبانيا، بدور رائد في الوثيقة الجديدة للبرامج المشتركة.

١٥ - ولتحسين التعاون فيما بين المنظمات، شجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الشركاء كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على أن تسهم على أساس مزاياها النسبية، في التقييمات القطرية الموحدة (أو العمليات البديلة من أجل العمل التحليلي القطري) وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية كلما أمكن.

نظام المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة

١٦ - استناداً إلى دراسة نموذجية أجريت عام ٢٠٠٦ على ٢٠ بلداً، نفذ تقييم أداء المنسقين المقيمين ذو الـ ١٨٠ درجة في جميع أنحاء العالم في مطلع عام ٢٠٠٧، بمدخلات من أعضاء الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات غير المقيمة، وإدارة الأمم المتحدة

لشؤون السلامة والأمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتلقت فرق المديرين الإقليميين، التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جميع المدخلات. والتقت جميع الفرق واستعرضت أداء المنسقين المقيمين على أساس كافة المدخلات المشتركة بين الوكالات لكي تتوصل إلى تقدير واحد مشترك من جانب فرق المديرين لكل منسق مقيم على حدة. وأفادت الفرق بأن نظاماً للتقدير أكثر توازناً وشمولاً قد تحقق من خلال عملية الـ ١٨٠ درجة. ونفذ بنجاح برنامج أكثر شمولية لتعريف المنسقين المقيمين بمهامهم في عام ٢٠٠٧، عندما أجري تدريب في نيويورك وفي أوروبا تضمن إحاطات إعلامية من الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. ويجري توظيف المنسقين المقيمين وتقييمهم واختيارهم على نحو أكثر صرامة وشمولاً حيث وضعت اللمسات الأخيرة على توصيف الوظائف وأطر المساءلة.

١٧ - وتوجيه من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٤، التقى نواب المديرين التنفيذيين للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، التي يرأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفة منتظمة لمواجهة تحدي التنسيق الإقليمي وتقديم التوجيه واتخاذ قرارات بشأن المسائل الإقليمية الرئيسية. وعملت فرق المديرين الإقليميين على كفالة المشاركة الكاملة على الصعيدين الإقليمي والقطري من أجل تعزيز وضمان جودة البرامج والعمليات، بما في ذلك رصد التقدم الذي تحرزه نماذج المكاتب المشتركة والمشاريع النموذجية في إطار "توحيد الأداء". وكان الاشتراك في موقع واحد والمواءمة على الصعيد الإقليمي أساسيين لتنسيق الجهود المبذولة إقليمياً حيث أنجزت كل فرقة من فرق المديرين الإقليميين على حدة دراسات جدوى المحاور الإقليمية للجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وقد اتفقت المحاور الإقليمية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا/الدول العربية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وظائف لست موظفين للتنسيق الإقليمي سيزيدون من قدرة فرق المديرين الإقليميين على توفير دعم وإشراف برنامجي يتسم بالاتساق وحسن التوقيت.

١٨ - وإضافة إلى البلدان الثمانية التي اتخذت مبادرة "توحيد الأداء" النموذجية والتي تنفذ بالفعل المزيد من النماذج المتسقة للبرمجة والقيادة والتي لديها إطار موحد للميزانية ومكاتب تابعة للأمم المتحدة، تجري حالياً مناقشة نماذج محتملة للمكاتب المشتركة في أزيد من ٢٠ بلداً استناداً إلى المشاورات بين الحكومات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة وفرق المديرين الإقليميين. وسيجري تقييم النتائج الأولية والدروس المستخلصة من مجالات "الاتساق النموذجي" الأربعة في نهاية عام ٢٠٠٧.

الشؤون الجنسانية

١٩ - يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على تيسير تقديم الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لتقارير متسقة عن حالة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من جانب الدول الأطراف، وهو ما يعتبره أعضاء اللجنة إسهاما قيّما. وتُجرى مناقشات مع مفوضية حقوق الإنسان للإبقاء على هذه المبادرة عندما تنتقل اللجنة إلى جنيف في عام ٢٠٠٨. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أثناء عملية وضع الخطط الاستراتيجية لكل منها للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، مشاورات لتقييم المكانة والمزية النسبية لكل من هذه الهيئات، وذلك بغرض تحديد مجالات التعاون. ويتوقع أن تسترشد البرمجة والتنفيذ المشتركان لكل خطة من الخطط الاستراتيجية بمشروع ورقة بعنوان "أوجه التكامل في البرمجة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين" لدى اعتمادها.

٢٠ - ويحظى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بعضوية في فرقة العمل المعنية بالعنف ضد المرأة، التي يشترك في رئاستها صندوق الأمم المتحدة للسكان وشعبة النهوض بالمرأة، وقد أسهموا في خطة عمل مدتها سنتان لدعم البرمجة المشتركة بشأن العنف ضد المرأة في البلدان النموذجية فيما يخص مشروع "توحيد الأداء".

٢١ - ويدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه على الرغم من التقدم الهام الذي أحرز منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإبرام اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، فإن الفجوات الموجودة بين السياسات والتنفيذ فجوات هامة ولاسيما بالنسبة لمعظم النساء والفتيات اللاتي يعانين الفقر واللاتي ينتمين إلى جماعات مهمشة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تكثيف إسهاماته في تنمية القدرات الوطنية في وضع برامج المساواة بين الجنسين عبر مجالات خبراته ومزاياه النسبية الرئيسية، التي تتمركز حول أربع نتائج: المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والمراهقات، ولا سيما إدماج حقوقهن الجنسية والإنجابية في خطط التنمية الوطنية؛ وهيئة تعزيز بيئة اجتماعية تمكينية تؤدي إلى مشاركة الذكور والقضاء على الممارسات الضارة والعنف ضد النساء؛ وتعزيز آليات ومؤسسات حماية النساء والفتيات، بما في ذلك الحماية القانونية وإنفاذ القانون. وسينفذ هذا النهج الذي ينعكس في الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع مراعاة أي

اتفاق حكومي دولي مستقبلا بشأن أي هياكل جديدة للأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٢ - وبما أن هذه هي السنة الأخيرة في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل المؤسستين الحاليين في مجال الشؤون الجنسانية (DP/2005/7)، يشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية استشرافية لوضع استراتيجية وخطة عمل مؤسستين جديدتين لتحقيق المساواة بين الجنسين (٢٠٠٨-٢٠١١) انطلاقاً من النتائج المحققة. ومن المقرر أن تكمل هذه العملية الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات ٢٠٠٨-٢٠١١، بتوفير مجموعة من الأهداف والمؤشرات المحددة. وسوف تحدد أيضاً الهيكل والآليات والموارد المؤسسية المطلوبة لتحقيق النتائج المتوقعة في مجال المساواة بين الجنسين. وسعياً إلى تعميق آليات المساواة، يجري حالياً الاضطلاع بعمليتين متوازيتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تتمثل إحداهما في إنشاء خطط أساسية تتعلق بحالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إدماج "سجل نتائجه الخاص بتعميم مراعاة المنظور الجنساني" في "سجل نتائج التوازن الجنساني" المؤسسي بغرض تبسيط جمع البيانات واستكمالها. وتتمثل العملية الأخرى في الشروع في ستة بلدان، تشمل خمس مناطق، في عملية أطلس النموذجية لتتبع المخصصات و النفقات - في كل من الاستثمارات العامة والمستقلة - التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٣ - وباعتبار الصندوق وكالة رائدة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وعضواً في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية، فقد كان نصيراً قوياً دائماً للمساواة بين الجنسين، واضطلع بدور رائد في وضع المبادئ التوجيهية وبرامج التدريب التي تتناول العنف الجنسي والجنساني في مجالات الصحة الإنجابية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والطوارئ. وتعاون الصندوق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وضع دليل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات الاستجابة الإنسانية، ولا يزال يثير الحاجة إلى معالجة الشؤون الجنسانية بشكل كامل باعتبارها قضية شاملة وإلى تكثيف تلك الجهود. ويشارك الصندوق في رئاسة هذا الفريق العامل الفرعي الجديد المعني بالشؤون الجنسانية والمساعدة الإنسانية التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يضطلع بهذه الصفة بدور رائد في الفريق العامل المعني بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في إطار مجموعة الحماية، والصحة الإنجابية في إطار مجموعة الصحة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الإنعاش المبكر.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب^(١)

٢٤ - لقد قامت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهامها المتعلقة بالتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفقا للولاية المسندة إليها من الجمعية العامة، وهي: (أ) الدعوة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيزه باعتباره خطة تنمية للدعم على الصعيد العالمي وعلى نطاق المنظومة؛ (ب) حفز وابتكار آليات تحظى بدعم السياسات العامة وتقوم على السوق لتمكين جميع الشركاء الإنمائيين من المشاركة في المبادرات الملموسة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمبادرات الثلاثية ودعم تلك المبادرات؛ (ج) تيسير وتنسيق الجهود العالمية والجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، ورصد أداء جميع الشركاء المعنيين؛ (د) إقامة الشراكات الشاملة وحشد الموارد، بما في ذلك من القطاع الخاص، لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٥ - وأدى إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتمويل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، باعتباره أحد العناصر المحركة لفعالية التنمية، إلى بذل جهد على نطاق المنظمة لجعل مكاتب المقر والمكاتب القطرية تقوم بإدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي. وعليه، نشطت المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي في تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتصدي للاحتياجات الخاصة للبلدان في مناطق كل منها. فالمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على سبيل المثال، قرر أن يكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب واحدا من مجالات الاهتمام الرئيسية الأربعة في خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وزاد المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ من تشجيعه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر شبكاته، من خلال إنشاء أو تعزيز مراكز التنسيق الوطنية والمعنية بالكوارث في إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وفيجي وملديف والهند.

٢٦ - وأفادت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي في الأرجنتين وألبانيا وأوروغواي والرأس الأخضر ورواندا وشيلي أنها تشارك في المستويات العليا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الثلاثي والثنائي، وبخاصة في مجالات التخفيف من وطأة الفقر

(١) تتوفر معلومات أكثر تفصيلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ في التقارير المقدمة إلى الدورة ١٥ للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/15/1) و (SSC/15/2)، وفي تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المقدم إلى الجمعية العامة، (A/62/39)، وتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب (A/62/295).

والحكم الديمقراطي. وأفادت الإمارات العربية المتحدة وبتسوانا وبوركينا فاسو وتايلند وغينيا الاستوائية ومدغشقر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو أحد المجالات الأساسية التي يُنفذ فيها التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة كبيرة من الفعالية.

٢٧ - ويظل صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزماً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار تنمية القدرات، بما في ذلك إجراء عمليات تعداد السكان والدراسات الاستقصائية عن السكان، وتعزيز نظم جمع البيانات الوطنية وتحليلها، والقدرة على تخطيط خدمات الصحة الإنجابية وتنفيذها، وتمكين المرأة، وتطبيق "عدسة الثقافة" في البرامج السكانية الوطنية. ويعتمد التعاون فيما بين بلدان الجنوب على البلدان الإقليمية "المحورية" ذات الخبرة في المنطقة في تخطيط وتنفيذ البرامج السكانية التي توفر المساعدة التقنية وتدريب المهنيين لبلدان أخرى في المنطقة الإقليمية ودون الإقليمية. وغالبا ما تقدم إيران والبرازيل وتايلند وتونس والسنغال وكوبا وماليزيا ومصر والهند هذا النوع من المساعدة التقنية. وبدأت البرازيل والصين والهند تقدم الدعم التقني إلى مناطق تتجاوز مناطقها الإقليمية في مجال البحث والتحليل واستحداث منتجات جديدة.

التحول من الإغاثة إلى التنمية

٢٨ - يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعزيز قدرة مثل الأمم المتحدة المقيم/منسق الشؤون الإنسانية على توجيه عمليات التحول المعقدة والدرجة من الإغاثة إلى التنمية. ويُعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الوكالات الرائدة في اللجنة العالمية الدائمة المشتركة بين الوكالات 'مجموعة الإنعاش المبكر' (أحد العناصر الرئيسية في استعراض الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٠٥)، ويواصل بهذه الصفة دعم تخطيط وبدء أنشطة الإنعاش المبكر في أوقات الأزمات. واستخدم هذا التعاون المشترك بين وكالات متعددة خلال جميع الأزمات الرئيسية الجديدة التي وقعت منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وعلى وجه التحديد في يوغيا كارتا/إندونيسيا، ومدغشقر، وموزامبيق، ولبنان، والفلبين، وبيرو. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في وضع الاستراتيجيات الانتقالية و/أو أطر الإنعاش في كل من هايتي ونيبال وأوغندا، وناقش إدراج طلبات الإنعاش المبكر الرئيسية من أجل النداءات العاجلة وعمليات النداءات السنوية الموحدة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٢٩ - ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة وثيقة مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستعراض ترتيبات التنسيق وكفالة الانتقال السلس إلى التنمية. ويجري رصد أنشطة مكاتب التنسيق دون الوطنية، ومكاتب التنسيق المشتركة التابعة للأمم المتحدة بغية

استخلاص الدروس المستفادة بشأن أفضل الأشكال التي تكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة بصورة يمكن التنبؤ بها للاحتياجات الوطنية العاجلة في مجال التحول.

٣٠ - وأحرز تقدم في تعزيز البرامج المشتركة بين الإدارات والمشاركة بين المنظمات من أجل دمجها في التخطيط الاستراتيجي للبعثات على مستوى المقر والمستوى القطري. واشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية مع إدارة عمليات حفظ السلام في مواصلة تطوير المبادئ التوجيهية لتخطيط البعثات المتكاملة، وقام باستطلاع واستعراض النهج المشتركة للبرمجة في مجالات نزع الأسلحة، والتسريح وإعادة الإدماج، وسيادة القانون. وثمة مناقشات جارية بشأن البعثة المختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، السودان، كما تجري مناقشات مع إدارة الشؤون السياسية ومع شركاء آخرين في الصومال. وتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب دعم بناء السلام بشأن تقديم الدعم للبرامج ذات الأولوية بالنسبة لبوروندي وسيراليون.

٣١ - وفي عام ٢٠٠٧، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يدعم المرأة في حالات النزاع وما بعدها. وقام الصندوق بتوجيه الجهود الرامية إلى معرفة مدى الوعي والتركيز البرنامجي في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالصلة بين النزاعات، والصحة الجنسية والإنجابية، وقضايا العنف القائم على نوع الجنس. وأنشأ الصندوق وحدة خاصة لحفز المتابعة والتدريب والتنسيق فيما بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمكاتب الميدانية. ويعمل الصندوق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لوضع استراتيجيات دون إقليمية شاملة ومنسقة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية تستهدف الفئات السكانية الضعيفة والأكثر تعرضاً للخطر. ونشأت في عام ٢٠٠٧ مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع (مبادرة الأمم المتحدة)، وتعمل هذه المبادرة على توحيد ١٢ من كيانات منظومة الأمم المتحدة بهدف التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع والإنعاش ووضع حد له. وهذه المبادرة ستجعل التدخلات الأمنية والإنسانية أكثر قابلية للاستدامة عن طريق دعم إشراك المرأة في منع وقوع النزاعات. كما تدعم المبادرة تمكين المرأة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وتعزز تأثير المرأة في مفاوضات السلام وعمليات الإنعاش اللاحقة للنزاعات. وتسعى المبادرة أيضاً إلى تعزيز إصلاح منظومة الأمم المتحدة عن طريق إعطاء التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع وزعوا أكثر أهمية في تقييم الاحتياجات وآليات التخطيط، كما تسعى إلى دعم تحسين تخصيص الموارد في عملية النداءات الموحدة والصناديق الاستثمارية المتعددة المانحين.

تقييم الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية

٣٢ - تمشياً مع سياسة التقييم التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٦، اضطلع العديد من المبادرات لتعديل مهمة التقييم لكي تشمل ما يلي: (أ) إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الشركاء الوطنيين؛ (ب) وضع وتعميم مبادئ توجيهية، وتعليمات وآليات دعم لطلب وإجراء واستخدام التقييمات؛ و (ج) دعم جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة عن طريق المشاركة في عدد من المبادرات، وقيادتها في بعض الحالات، تحت رعاية فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٣٣ - وأجرى مكتب التقييم عدة تقييمات منها، تقييم المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات؛ وتقييم نظام تقارير التنمية البشرية الوطنية؛ والتقييم المشترك لاتفاق التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتقييم المشترك لطرائق ودورة نشاط مرفق البيئة العالمية؛ وتقييم الآثار الناجمة عن الاستجابة الدولية لتسونامي المحيط الهندي. كما أجرى تقييمات على المستوى القطري لنتائج التنمية في الأردن وبوتان والجبل الأسود وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وصربيا والجبل الأسود وكولومبيا ونيكاراغوا.

٣٤ - وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقيمين رئيسيين في عام ٢٠٠٧ أحدهما للبرنامج القطري المشترك بين البلدان للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بغية استخلاص الدروس والتغذية بمعلومات يُستفاد منها في وضع برامج إقليمية وعالمية جديدة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، والآخر عن الإطار التمويلي المتعدد السنوات، ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وكان ذلك بمثابة مساهمة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وأجرت المكاتب القطرية ١٤٧ تقييماً للبرامج القطرية والمشاريع والمواضيع الرئيسية. وشُرع في إجراء اثنين من التقييمات المواضيعية المستقلة عن النهج الشاملة للقطاعات وعن البرامج المشتركة في مجال الصحة الإنجابية، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٣٥ - كما قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتقييم البرامج القطرية من حيث وثاقة صلتها بالأهداف المنشودة، والامتثال للتخطيط الاستراتيجي، ونوعية الرصد والتقييم كجزء من بعثات الرقابة التي اشترك فيها مُقيّمون ومراجعو حسابات. وتم إجراء سبعة تقييمات من هذا القبيل في عام ٢٠٠٧. وأُرسل ملخص لنتائج عام ٢٠٠٦ إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٧. ومتابعةً لنوعية التقييم وتقييم البرنامج القطري المشترك بين البلدان،

يجري تنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع البرامج والرصد والتقييم، كما يجري وضع سياسة عامة وإنشاء قاعدة بيانات للتقييم. ويشارك فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، عن طريق صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الأفرقة العاملة المشتركة من أجل توحيد الأداء في مجال المساواة بين الجنسين وتعميم منهجيات التقييم، وتنمية القدرة على التقييم.

باء - متابعة المؤتمرات الدولية والأهداف الإنمائية للألفية

٣٦ - شارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفعالية في صياغة إطار الرصد المنقح للأهداف الإنمائية للألفية الذي أُنقِص عليه في الاجتماع المعقود في تورينو عام ٢٠٠٧ بحضور كبار المسؤولين في الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تعديل عدد من المؤشرات، أكد الإطار على اعتماد ما يلي: توفير فرص التوظيف التام والمنتج بالنسبة لجميع الأشخاص، بمن في ذلك النساء والشباب (وفقاً للهدف ١)؛ أن يتحقق، بحلول عام ٢٠١٥، تعميم الوصول إلى الصحة الإنجابية (وفقاً للهدف ٦)؛ أن يتحقق، بحلول عام ٢٠١٠، تعميم وصول جميع الأشخاص المعنيين إلى تلقي علاج الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (وفقاً للهدف ٧)؛ وأن يتحقق، بحلول عام ٢٠١٠، انخفاض كبير في معدل نقص التنوع البيولوجي (وفقاً للهدف ٩).

٣٧ - ومن الأمثلة على النتائج التي دعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية: (أ) فراغ ١٩ بلداً على الأقل من تقدير احتياجاتها؛ (ب) يعكف ٥٥ بلداً على إجراء تحليلات مفصلة لما هو مطلوب لتحقيق الأهداف استناداً إلى دراسة استقصائية أولية أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمكاتب القطرية؛ (ج) نجاح أذربيجان في المواءمة بين استراتيجيتها للحد من الفقر وبين الأهداف بغية استكمال استراتيجيتها الإنمائية العشرية في عام ٢٠١٥؛ (د) دور ألبانيا الرائد في إضفاء الصفة المحلية على الأهداف، إذ وضعت لأقاليمها استراتيجيات إنمائية قائمة على التشارك.

٣٨ - وفي البرازيل، قام فريق شركاء من القطاعين العام والخاص والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بإطلاق حملة تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وتستمد جذورها من الثقافة البرازيلية، بغية تحسين السياسات العامة وتقديم الخدمات، وساعدت هذه الحملة على تشكيل حركة تناصر تحقيق الأهداف عن طريق توحيد منظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية. وقامت إثيوبيا وطاجيكستان بإدراج الأهداف في استراتيجيتهما للحد من الفقر، واعتمدت تايلند عملية باسم "الأهداف الأخرى الزائدة عن الأهداف الإنمائية للألفية" تركز الانتباه على الجماعات الضعيفة والأقليات والمناطق والقضايا التي لا تحظى بالاهتمام، كما أعادت ترتيب أولويات التخطيط الحكومي لصالح التدخلات

المناصرة للفقراء، وشمل ذلك موافقة مجلس الوزراء على الأهداف الزائدة عن الأهداف الإنمائية للألفية. أما في أفريقيا جنوب الصحراء، فقد شرع نحو ٤٠ بلدا في عمليات تخطيط قائمة على الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعمل البرنامج الإنمائي بالتعاون المباشر مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل التوصل إلى فهم مشترك للجوانب التقنية المتصلة بوضع الاستراتيجيات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٩ - ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ويدعم حضور منظماته غير الحكومية الشريكة لجلسات الجمعية العامة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٧، ساند صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاركة أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية في المؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المرأة الذي عُقد في إكوادور. وسلط الإعلان الختامي للمؤتمر الضوء على دور المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتعكف الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بدعم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على تحديد جهات تنسيق للمجتمع المدني وتحديد الهدف من إنشاء صناديق استثمارية لتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني على الصعيد القطري.

٤٠ - وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على حشد دعم المجتمع المدني للأهداف الإنمائية للألفية عن طريق حملة الأمم المتحدة للألفية واستراتيجيتها في مجال الاتصال. وتعمل حملة الألفية كمبادرة لمنظومة الأمم المتحدة تدعم الجهود التي يبذلها المواطنون لمساءلة حكومات بلدانهم عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتطلب وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية القائمة على تحقيق الأهداف الحصول على الدعم الكامل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وخلال عام ٢٠٠٧، عملت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية مع البنك الدولي بصورة مباشرة من أجل دعم وضع وتنفيذ استراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية في ١٠ من البلدان الأفريقية والآسيوية. وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى المكتب التنفيذي للأمين العام في الأعمال التحضيرية المتصلة بالأفرقة التوجيهية والأفرقة العاملة في أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي أعلن الأمين العام، مع الشركاء الرئيسيين، عن تشكيلها في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٤١ - وخلال الدورة الحادية والخمسين للجنة وضع المرأة، ساند صندوق الأمم المتحدة للسكان صدور قرار لأول مرة يتعلق بمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (٢/٥١). وخلال الدورة نفسها، ساند الصندوق تعزيز الربط في مجال السياسات والبرامج بين مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبين الصحة الإنجابية وذلك في

القرار ٢/٥١ بشأن المرأة والفتاة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وخلصت الدورة إلى استنتاجات متفق عليها بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد الفتيات الصغيرات، وسوف تُحال هذه الاستنتاجات إلى دورة استعراضية تعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. واعتمدت لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والأربعين الملحق المرفق ببرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، الذي يؤكد الصلة بين فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وبين الصحة الإنجابية، ويبرز أهمية توفير المعلومات المناسبة للشباب من أجل تعزيز قدرتهم على وقاية أنفسهم من الإصابة بهذا الفيروس أو بالأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الجنس وتجنب الحمل غير المرغوب فيه.

٤٢ - وقد وظفت مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإقليمية لأفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ استثمارات كبيرة من أجل تشكيل أفرقة مخصصة في مراكز الخدمة الإقليمية التي تدعم تعزيز تحقيق الأهداف. وهناك لجنة توجيهية جديدة، يرأسها مدير مشارك، تجمع مديري المكاتب بغية استعراض عمل البرنامج الإنمائي المتصل بالأهداف الإنمائية وتعزيز الدعم التقني والتشغيلي، وتعمل في سبيل ذلك بصورة وثيقة مع حملة الألفية. وتقوم اللجنة التوجيهية بتنسيق عمل البرنامج الإنمائي مع المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. ومن النتائج الرئيسية إقامة شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسيف واليونسكو من أجل وضع نهج مشترك لتقدير الاحتياجات وإسداء المشورة في مجال التعليم.

٤٣ - وأخيراً، تلقى البرنامج الإنمائي في الأيام الأولى من عام ٢٠٠٧ تبرعا من حكومة أسبانيا بقيمة ٥١٨ مليون يورو لإنشاء صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويقدم الصندوق منحا مالية للأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في ٥٧ بلدا مؤهلا من أجل دعم الإجراءات المبتكرة التي يمكن تكرار تطبيقها على نطاق واسع، وتأثيرها الكبير في إطار الشراكة الدولية من أجل التنمية وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة. وحتى أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تلقى الصندوق، الذي يعمل من خلال المنسقين المقيمين على المستوى القطري، أكثر من ١٨٠ مقترحا تتعلق بتنفيذ برامج مشتركة (بقيمة تفوق ١,٣ بليون دولار أمريكي) في إطار نوافذه المواضيعية.

ثانياً - الجزء الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات

تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٤٤ - بلغ مجموع إيرادات البرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج المرتبطة به نحو ٤,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦. وقد تعزز في عام ٢٠٠٦ الاتجاه التصاعدي للمساهمات بالنسبة للموارد العادية (الأساسية)، والذي بدأ في عام ٢٠٠١، بعد نمو دام خمس سنوات متتالية. وبلغ إجمالي الدخل الثابت ٩٢٤ مليون دولار، متجاوزاً بذلك حد الـ ٩٠٠ مليون دولار للعام الثاني على التوالي، بيد أنه لم يبلغ الهدف المؤقت البالغ بليون دولار المحدد لعام ٢٠٠٦ في إطار التمويل المتعدد السنوات، للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧. ويقابل الزيادة في حجم المساهمات العادية بالعملة المحلية الاسمية ومكاسب سعر الصرف نقصان في المدفوعات الفعلية في عام ٢٠٠٦.

٤٥ - وواصل البرنامج الإنمائي الاعتماد بدرجة كبيرة على عدد محدود من الجهات المانحة. إذ قدمت الجهات المانحة العشر الكبرى نحو ٨١ في المائة من الموارد العادية في عام ٢٠٠٦. وفي حين ظل الدخل من الموارد العادية غير مستقر نتيجة لتقلبات سعر الصرف، فإن الالتزام بآليات التمويل المتعددة السنوات قد عزز إمكانية التنبؤ بالدخل. وقدم أحد عشر عضواً في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التزامات بشأن مساهمات متعددة السنوات. وفي قيام ٣٣ بلداً من بلدان البرامج مساهمات في قاعدة الموارد العادية للبرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٦ انعكاساً للالتزام السياسي للدول الأعضاء بتعزيز هذه القاعدة، بما في ذلك قيام ١٢ دولة بزيادة أو استئناف مساهماتها، على الرغم مما تعاني منه من صعوبات داخلية كبيرة في كثير من الأحيان.

٤٦ - وبلغت المساهمات (غير الأساسية) الأخرى المقدمة إلى البرنامج الإنمائي نحو ٣,٨ بلايين دولار في عام ٢٠٠٦. ومن هذا المبلغ تجاوزت المساهمات الثنائية المخصصة المقدمة من الحكومات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية بليون دولار. وجميع الجهات المانحة المنتمة إلى اللجنة تقريباً هي من الجهات النشطة في التمويل المشترك لبرامج البرنامج الإنمائي. وبلغت الموارد غير الأساسية التي عهد بها إلى البرنامج الإنمائي الشركاء غير الشائين، مثل المفوضية الأوروبية، والبنك الدولي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ١,٢ بليون دولار تقريباً. وبلغت الموارد المحلية، الموجهة عن طريق البرنامج الإنمائي من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ومن الشركاء المحليين الآخرين لدعم تنميتها الوطنية،

ما يقرب من ١,٤ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٤ في المائة عن عام ٢٠٠٥. ومع تنوع وتعدد آليات تقديم المعونة المتاحة على الصعيد القطري، يُدعى البرنامج بشكل متواصل إلى دعم الحكومات في مجال الحصول على مختلف أنواع التمويل وتوجيهها وإدارتها وفقا للأولويات الوطنية.

٤٧ - وتمثل الموارد المخصصة مكونا مكملا مهما في قاعدة الموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكن في ظل تجاوز معدلات نمو الدخل غير الأساسي لمعدلات نمو الدخل الأساسي، تظل نسبة الموارد المخصصة إلى غير المخصصة غير متوازنة. وتعتمد قدرة البرنامج الإنمائي على الاضطلاع لولاياته وتقديم دعم فعال في مجال بناء القدرات من أجل التنمية، عن طريق الاستعانة بالأموال المخصصة، اعتمادا حاسما على وجود مستوى من التمويل الأساسي يسمح للبرنامج الإنمائي باتباع نهج إدارية مرنة ومتكاملة تركز على الفعالية والاستدامة على المدى الطويل.

منع الأزمات وتحقيق الانتعاش

٤٨ - يدعم البرنامج الإنمائي، من خلال مكتبه منع الأزمات وتحقيق الانتعاش، الدول الأعضاء في مجال تعزيز القدرات الوطنية والمحلية من أجل منع الصراع وتحويلها. ويحزرك المكتب التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال منع وقوع النزاعات وتحقيق الانتعاش باعتبارهما عنصرا مهما في استراتيجيته الخمسية الحالية.

منع الصراعات

٤٩ - ساعد البرنامج الإنمائي الدول الأعضاء، خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، في أربعة مجالات رئيسية لمنع الصراع:

(أ) بناء قدرات المؤسسات الوطنية من خلال عمليات ومهارات تسوية النزاعات (على الأرض أو الموارد أو الهوية أو التمثيل) المتصلة بالتغير الاجتماعي والاقتصادي المتسارع. وتم وضع إطار برنامجي في عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع حكومة النيجر لبناء قدرات وطنية ومحلية لإدارة الصراعات بالنسبة للصراعات العرقية الدينية في الولايات المركزية بالبلد وفي دلتا النيجر. وجرى إيفاد مستشارين للسلام والتنمية إلى بلدان أخرى عديدة، بما فيها قيرغيزستان وسري لانكا، لمساعدة الزعماء المحليين على جمع المجتمعات معا لبذل الجهود المشتركة نحو التمكين السياسي والاقتصادي.

(ب) إدارة توافق الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين، والتلاحم، والأزمات الناشئة، من خلال الحوار الجامع. اختتم برنامج الأمم المتحدة المتكامل للتلاحم الاجتماعي في

غيانا في عام ٢٠٠٦، بعدما أسهم مساهمة كبيرة في كفالة إجراء انتخابات وطنية بلا عنف للمرة الأولى في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقدم البرنامج الإنمائي مساندة كبيرة لعملية توطيد الديمقراطية في موريتانيا، مما أدى إلى العودة الناجحة للديمقراطية في عام ٢٠٠٧. وفي بوليفيا، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة التقنية لبناء توافق في الآراء بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الحاسمة في إطار عملية الإصلاح الدستوري الوطني.

(ج) إدماج الحد من أخطار الأزمات في التخطيط للتنمية. في عام ٢٠٠٦، ساند البرنامج الإنمائي الجهود التي بذلتها حزر سليمان، وسري لانكا، وكولومبيا، ونيبال، في بحث الصلة بين سخط الشباب والبطالة والصراع العنيف لتمكين برامج التنمية من التعامل بصورة أفضل مع ذلك الثالث.

(د) التوصل إلى فهم مشترك للآزمات فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. شُكلت الفرقة الاستشارية لإدارة الصراع بالسودان لتكون بمثابة مورد داخلي للوساطة من أجل إدارة الصراعات الحالية والناشئة في السودان. وأسهم البرنامج الإنمائي، بالمشاركة مع المجتمع المدني ومؤسسة الرئاسة في سيراليون، في إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لتوطيد السلام، وتقديمها بعد ذلك إلى لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. وقامت بتحديد المخاطر القصيرة إلى المتوسطة المدى على السلام الدائم، وكذلك المبادرات ذات الأولوية لمعالجة تلك الأخطار.

الإنعاش

٥٠ - سادت برامج الإنعاش أربعة أحداث وأحوال رئيسية خلال عام ٢٠٠٦: جهود الانتعاش المستمرة في أعقاب التسونامي في آسيا؛ وزلزال باكستان؛ واستمرار عدم الاستقرار في العراق؛ والانتعاش في فترة ما بعد الحرب في لبنان. وأطلقت جهود الانتعاش الرئيسية تبعاً لذلك في أعقاب الأعاصير والفيضانات في جنوبي أفريقيا؛ وموسم الأعاصير عام ٢٠٠٧ في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وزلزال بيرو؛ والعودة وإعادة الإدماج في أوغندا والسودان؛ والفيضانات في شرق وغرب أفريقيا وجنوب آسيا.

٥١ - ويظل الإنعاش المبكر وبناء السلام على الأجل الطويل في فترة ما بعد الصراع، أو الإنعاش في فترة ما بعد الكوارث، مصدر اهتمام رئيسي لأنشطة البرنامج الإنمائي في المجالات التالية:

(أ) استعادة أمن المجتمعات والأفراد. تراوحت برامج البرنامج الإنمائي في عام ٢٠٠٦ بين بناء القدرات الوطنية وزيادة الوعي بالعدل الانتقالي في البلقان، ودعم آليات

انتقالية محددة لإقامة العدل من قبيل لجنة الحق والمصالحة في ليبيريا، واستعراض داخلي لقطاع الأمن في كوسوفو، ومبادرات أمن المجتمعات الحضرية في كولومبيا. ودخل البرنامج في شراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وإدارة عمليات حفظ السلام لبدء دراسة عن نوع الجنس وإصلاح الشرطة في مرحلة ما بعد الصراع. وساعدت برامج مكافحة الألغام والأسلحة الصغيرة في إعداد بيئة آمنة لمبادرات التنمية عن طريق معالجة أثر الألغام الأرضية وبقايا متفجرات الحروب، والعمل على منع العنف المسلح والحد منه في موزامبيق وإثيوبيا واليمن وكرواتيا.

(ب) النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عمليات السلام. ساهم البرنامج الإنمائي في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع.

(ج) إعادة تأسيس مهام الإدارة الأساسية. في حين تشمل برامج الإنعاش التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي عنصرا مهما للبنية الأساسية المادية والمعدات، يظل هدفها الرئيسي هو بناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية من الانتقال السلس من حالة الطوارئ إلى الانتعاش والتنمية. وقد يسفر ذلك عن توفير المعدات (كما في العراق وباكستان) أو تدريب الحكومات المحلية على التخطيط للمساعدات الطارئة وإدارتها (كما في جزر مالديف). وقد تعاون البرنامج الإنمائي مع البنك الدولي لإعداد تقييم للاحتياجات في مرحلة ما بعد الكوارث، مثل المنهجية المشتركة في فترة ما بعد الصراع للأمم المتحدة/البنك الدولي، التي ستدعم التخطيط الوطني للانتقال في المرحلة التي تعقب الأزمات مباشرة، وتوفر برنامجا متينا للتلاحم بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية.

(د) تحفيز الانتعاش الاقتصادي. تركز دعم السبل المعيشية الرئيسية على خيارات المؤسسات الصغيرة والتجارة، ومستلزمات الزراعة والري، ومشاريع إزالة الأنقاض، والأنشطة الأخرى. وقد كفل استخدام النهج التشاركية والمساعدة الشخصية أنه حتى في أثناء المرحلة الإنسانية، توفرت الفرص، كما في العراق، للأشخاص للحصول على وظائف كريمة وتطوير مهارات ستفيد أثناء المرحلة الانتقالية.

(هـ) تعزيز التلاحم الاجتماعي برزت مساندة البرنامج الإنمائي للحد من الأسلحة الصغيرة، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم في المحالات التالية: إدماج قضايا الأسلحة الصغيرة في أطر التنمية الوطنية؛ وتدمير مئات الآلاف من الأسلحة والذخيرة المتصلة بها الفائضة أو القديمة. ونفذت برامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفغانستان وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وتم مساندة التدخلات الموسعة للحد من العنف المسلح وكفالة أمن المجتمعات في أمريكا الوسطى والبرازيل وهايتي وكينيا ومقدونيا.

الحد من أخطار الكوارث الطبيعية

٥٢ - قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى الدول الأعضاء في عملية الحد من أخطار الكوارث الطبيعية عن طريق تعزيز النظم المؤسسية للحد من أخطار الكوارث والانتعاش ومساعدة الحكومات على مراعاة الحد من الكوارث في التخطيط الإنمائي. ودعم البرنامج تنمية القدرات اللازمة على المدى الطويل للحد من أخطار الكوارث والتأهب للطوارئ من خلال تقديم معدات للإنذار المبكر في إندونيسيا ومساعدة السلطات والمجتمعات المحلية على وضع بيانات موجزة عن أخطار الكوارث في الجزر ورسم خطط لاستعداد المجتمع المحلي في جزر مالديف. واستهل أيضاً برامج في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي ووسط آسيا من أجل مساعدة المنظمات على وضع أطر إقليمية بشأن التصدي على نحو أفضل لكوارث من قبيل الجفاف والأعاصير. وفي سوازيلند قدم الدعم التقني في إطار حلقة عمل حكومية ترمي إلى وضع استراتيجية وطنية لإدارة الكوارث.

٥٣ - وقام البرنامج في إطار العمل مع أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بدعم مبادرة تعزيز قدرات الحد من الكوارث وهي مبادرة تشجع على تبادل الأفكار والتجارب المتعلقة ببناء القدرات على المستويين الإقليمي والوطني للحد من الكوارث. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أدى ذلك إلى وضع صيغة للتقرير خاصة بمنطقة البحر الكاريبي 'الحد من أخطار الكوارث: تحد للتنمية'.

٥٤ - ويجمع البرنامج بين استقطاب الدعم على الصعيد العالمي وإقامة الشراكات الإقليمية والتنفيذ المحلي لدعم الحد من الكوارث في المدن المعرضة لمخاطر عالية في العالم وعلى سبيل المثال مشروع الشبكة الأفريقية لتحليل المخاطر في المناطق الحضرية. وهو برنامج عالمي لتحديد الأخطار استُهل في عام ٢٠٠٦ لتحسين قاعدة الأدلة الثبوتية من أجل إدارة أخطار الكوارث واعتماد إدارة أخطار الكوارث على نطاق واسع كبديل للإفراط في الاعتماد على إدارة حالات الطوارئ.

باء - الشراكات الاستراتيجية

٥٥ - أقيمت شراكات قوية مع حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة الثنائية والصناديق والمؤسسات المتعددة الأطراف مما أثرى الحوار المتعلق بالسياسات وأثر في الكفاءة التنظيمية والأداء على المستوى القطري. ووقع البرنامج مذكرة تفاهم مع البنك الإسلامي للتنمية وقد وصلت المفاوضات المتعلقة بتنقيح أطر التعاون مع المصارف الإنمائية

الأفريقية والآسيوية إلى مراحلها الأخيرة. وأرست شراكة جديدة أقيمت مع المصرف الياباني للتعاون الدولي أسس التعاون في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات.

٥٦ - وزاد البرنامج أنشطته مع القطاع الخاص. ففي عام ٢٠٠٦، اضطلعت ١٠٣ مكاتب قطرية بأنشطة إنمائية يشارك فيها القطاع الخاص من بينها ما يزيد عن ١٢٠ مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات الحد من الفقر والبيئة والطاقة. وزاد عدد الشراكات مع منظمات المجتمع المدني واتسع نطاقها. وكان البرنامج فعالاً في إنشاء منتديات للمشاركة في السياسات ولاسيما عن طريق اللجان الاستشارية للمجتمع المدني والآليات الاستشارية.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠٦، أقام ٦٠ مكتباً قوطرياً شراكات مع مؤسسات في مجالات تتراوح بين الحكم الديمقراطي والطاقة والبيئة والحد من الفقر. وفي أمثلة كثيرة، اضطلعت المؤسسات بوظيفة تعبئة هامة ساعدت على حشد شركاء إضافيين لدعم برامج الأمم المتحدة.

٥٨ - وعمل البرنامج على تيسير إقامة شراكات مبتكرة إضافية فيما بين شركاء الأمم المتحدة والبنك الدولي والمؤسسات الثنائية والمراكز الدولية للتنفوق الأكاديمي وهو ما أدى إلى دعم السياسات والتخطيط في مجالات التخطيط للاستثمارات وتوسيع نطاق الأنشطة المتعددة القطاعات للتصدي للإيدز وإيجاد زخم للخروج عن الصمت حيال الإيدز، وصياغة تقارير وطنية عن التنمية البشرية. وعمل البرنامج على تدعيم الشراكات مع الحكومات دون الإقليمية في إسبانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا إضافة إلى الرابطة الوطنية التابعة للسلطات الإقليمية والمحلية. وعلاوة على ذلك، أبرم البرنامج مذكرة تفاهم مع الرابطة الأوروبية للأقاليم وشبكة الحكومات الإقليمية للتنمية المستدامة.

ثالثاً - الجزء الخاص بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنفيذ برنامج الإصلاح المقدم من الأمين العام وأحكام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات

تمويل الأنشطة التشغيلية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة

٥٩ - يتوقع أن تصل الموارد العادية في عام ٢٠٠٧ إلى ٤٢٠ مليون دولار (٤٠٣,٨ مليون دولار من الحكومات المانحة و ١٧,٤ مليون دولار من مصادر خاصة) مما يشكل زيادة بنسبة ٧,٩ في المائة عن موارد عام ٢٠٠٦. ويعزى هذا النمو في المقام الأول إلى الزيادات في التبرعات بالعملة المحلية من إسبانيا وأستراليا وأيرلندا وإيطاليا والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والنرويج والنمسا. وفي عام ٢٠٠٦، جرى

توفير إيرادات من موارد أخرى من خلال ترتيبات التمويل المشترك (١٦٧,٧ مليون دولار) وترتيبات أخرى (٤٨,٥ مليون دولار)، بما في ذلك برنامج الموظف الفني المبتدئ وخدمات المشتريات المقدمة من طرف ثالث وفوائد وإيرادات أخرى. وفي عام ٢٠٠٦، أعلنت ١٨٠ بلداً عن تبرعاتها لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويتوقع أن يكون العدد مماثلاً في عام ٢٠٠٧. وفي ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، بلغ مجموع المساهمات التي قدمها ١٤٦ بلداً للموارد العادية حوالي ٢٥٧,٥ مليون دولار. وبلغت إيرادات التمويل المشترك ١٦١,٤ مليون دولار مع زيادة متوقعة قدرها ١٧٥ مليون دولار.

قدرات منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري والدعم الإقليمي

٦٠ - استناداً إلى رؤية المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبناء على التغيرات التنظيمية التي استُهلكت منذ سنوات قليلة، يتبع صندوق الأمم المتحدة للسكان استراتيجيته للتنظيم الإقليمي تتماشى مع استعراض عام ٢٠٠٤ الذي يجري كل ثلاث سنوات للسياسات العامة لدعم الجهود الإصلاحية التي تبذلها الأمم المتحدة. ويرى الصندوق أن هذه العملية تتيح الفرصة لتعزيز قدرات المكاتب القطرية لدعم احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج إضافة إلى تحسين تعاون منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. وأقر المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في أيلول/سبتمبر هيكلاً تنظيمياً جديداً للصندوق إضافة إلى خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وبرامجه العالمية والإقليمية ونظامه لتخصيص الموارد. وسيؤدي ذلك إلى جعل المنظمة أكثر تركيزاً على العمل الميداني مما يجعلها تقدم الدعم القوي للبلدان والمكاتب القطرية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لأن هيكلاً التنظيم المعتمد يستلزم تحويل المزيد من الموارد إلى المستوى القطري. واستُعرضت عام ٢٠٠٧ دراسة هياكل المكاتب القطرية التي استحدثت في عام ٢٠٠٣ بهدف بحث مدى فعاليتها. بمراعاة بيئة المعونة الجديدة والإصلاح في الأمم المتحدة والاحتياجات المتغيرة للمنظمة. وسيقدم الصندوق إلى المجلس التنفيذي، في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٨، ميزانيته للدعم لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويؤدي الصندوق دوراً فعالاً في أفرقة المديرين الإقليميين وهو يشارك في جميع مبادرات بلدان التجربة النموذجية "لتوحيد الأداء".

المساعدة الطارئة في حالات النزاع والكوارث الطبيعية

٦١ - يعمل الصندوق مع الشركاء على المستويات الدولي والوطني والمحلي للحيلولة دون وقوع وفيات متصلة بحالات الحمل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والعنف الجنسي. ويقدم الصندوق، في أكثر من ٤٥ بلداً من البلدان المتضررة بالنزاعات أو بالكوارث الطبيعية، اللوازم الطبية والمعدات لحالات الطوارئ والدعم التقني والخدمات الصحية

الإنجابية. ويؤدي الصندوق دوراً حيوياً في بناء القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضايا الصحة الإنجابية والقضايا الجنسانية والشواغل المتصلة بالبيانات في مجالي التخطيط والبرمجة للحالات الإنسانية وعمليات الانتعاش كجزء من إصلاحات الأمم المتحدة. ووضع الصندوق استراتيجية مدتها ثلاث سنوات لإدراج برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في برامج الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة الإنسانية والبرامج الانتقالية وبرامج الإنعاش.

باء - الشراكات الاستراتيجية

٦٢ - عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في إطار برنامج شراكاته الاستراتيجية على تعزيز عمله مع شركاء منظومة الأمم المتحدة بمن فيهم البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وغيرهم من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص في قضايا السكان والصحة والقضايا الجنسانية وبوجه خاص تحسين الصحة الجنسية والإنجابية. وفي عام ٢٠٠٧، أصبح الصندوق طرفاً موقعاً على الشراكة الدولية للصحة وهي مبادرة اتخذها رئيس وزراء المملكة المتحدة في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وتسعى هذه المبادرة التي تشارك فيها منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونسيف والتحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وعدد من البلدان، على المشاركة في البرنامج إلى تركيز الاهتمام بصورة عاجلة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة وفوائد الاستجابة الجماعية مع مراعاة الآفاق القطرية. وترمي أيضاً إلى إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق الاتساق بين طرائق تقديم الخدمات الصحية ومواءمتها والدعم مع تفادي إثقال البلدان المستفيدة من البرامج بأعباء لضمان تهيئة بيئة صحية متسقة وعقلانية.

٦٣ - ويعمل الشركاء في هذه المبادرة على خطة عمل شاملة لمدة سنتين تشتمل على أربعة مجالات مترابطة فيما بينها وهي: (أ) تمكين البلدان من تحديد قيود النظام الصحي والتخطيط لها ومعالجتها لتحسين النتائج المرتبطة بالصحة على نحو مستدام ومنصف؛ (ب) توفير ونشر المعرفة والتوجيه وما يلزم من الوسائل في مجالات تقنية محددة من قبيل تقديم الخدمة الصحية وأداء النظام الصحي بما في ذلك التمويل القائم على تحقيق النتائج؛ (ج) تعزيز التنسيق والكفاءة في مجال تقديم المعونة على جميع المستويات؛ (د) المساءلة عن الأداء ورصده بالاستناد إلى آليات الاستعراض القطرية القائمة. وانضمت سبعة بلدان "بلدان الموجة الأولى" وهي بوروندي وزامبيا وكمبوديا وإثيوبيا وكينيا وموزامبيق ونيبال إلى الشراكة الدولية للصحة الجديدة للاستفادة من التنسيق على مستوى الشركاء المانحين والشركاء

الدوليين. وتتيح هذه المبادرة الفرصة لتعزيز جهود التنسيق التي يبذلها المجتمع الدولي للعمل على نحو جماعي لدعم برامج الصحة الوطنية.

٦٤ - وإضافة إلى ذلك، أقيم رؤساء المنظمات الدولية السبع الرائدة المتصلة بالصحة مع مؤسسة غيتس شراكة ترمي إلى تعزيز التعاون في مجال الصحة العالمية للمساعدة في تحقيق نتائج صحية أفضل في البلدان النامية. وشملت المناقشات والإجراءات الأولية استعراض التقدم المحرز واتجاهات التقييم والتحديات المستقبلية في مجال الصحة العالمية للاتفاق على مجموعة من الإجراءات الجماعية. ويرمي الفريق على وجه التحديد، إلى حفز زيادة إدراك الطابع الملح لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة في كل منظمة عضو فيه وعن طريق وضع إطار للمساءلة المتبادلة عن الإجراءات الفردية والجماعية. وسيعمل الفريق على تسريع خطى إنجاز الإطار المعياري لتعزيز النظم الصحية الذي سيشمل تقديم خدمات الصحة الإنجابية.